

قانون ترتيبات المجلس العالى

الصادر فى ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ (١٢ يولييه ١٨٢٣)

نص القانون

بند أول

ينبغى أن يتحدد ميعاد مخصوص لأرباب المجلس العالى لايبابهم وذهابهم وحسن مداومتهم مع اعطاء تقوية لمواظبتهم وان ميعاد حضورهم فى أيام الصيف من الساعة تسعة إلى الساعة تسعة ونصف وفى أيام الشتاء من الساعة تسعة ونصف لغاية عشرة والذين بيولاق يتخصص لهم ميعاد لغاية عشرة وألا يتجاوزوا عن المواعيد المعلومة ، وان حصل تأخير من ادهم فيجرى درج أسباب العذر الضرورى بمضبطة الجلسة .

بند ثان

ان قراءة المصلحة يصير السماع بالأذن القلبية ويكونون مبرين عن الصيانة والحماية وايضا عن الغرض والنفساتية ويعطى لها صورة مرضية واذا كان أحد من ارباب المجلس يريد يستغفل المجلس لداعى غرضه ونفسانيته ويتهم أحد الذوات الذى يكون مستقيم الاطوار واستنادا لسعيه فى خلال المذنب من باب التصاحب فاذا تظاهر ذلك فلا يصير اغماض العين ، بل يصير اظهار الغرض ويصير انصاحه أولا بالمجلس وايقافه وفى ثاتى دفعة اذا حصل منه ذلك يحبس خمسة عشر يوما بمحل خدمته مع قطع ماهيته مدة حبسه ، واذا لم ينتصح فيحبس شهرا بلا ماهية ، وان لم ينتبه يصير نفيه إلى "أبو قير" مدة سنة بلا ماهية عبرة لغيره، وعند تمام مدة نفيه يترتب له نصف ماهية لحين يستخدم .

بند ثالث

يحسب الضرورة اذا كان أحد من ارباب المجلس لم يحضر فيلزم يجزر تذكرة ويرسلها للمجلس ويوضح فيها عذره الذي منعه عن الحضور وعند ذلك يصير ارسال معاون أو حكيم لتحقيق ما أوضحه بخطابه فاذا وجد بخلافه يصير ايقاظه في أول مرة وفي ثانی مرة يحبس عشرة أيام ، وفي ثالث مرة عشرين يوما في محل مصلحته ويصير قطع ماهيته مدة سجنه .

بند رابع

ان قراءة المصلحة بالمجلس أولا يصير قراءة اصلها قراءة الجوابات التي تحرر بالمجلس ومن بعد القراءة يصير ملاحظة النفع والضرر وتعطى الصورة المقتضية .

بند خامس

ان القضايا الوقتية التي تورد بالمجلس جميعها ومرهون نظرها لحين الختام فالقضية التي لم يوجد لها وسع وقت لنظرها فلا ينبغي اعطاء الجوابات فيها على بركة الله بل يصير ابقاها إلى تأتي يوم .

بند سادس

ينبغي أن كتاب المجلس والمعاونين يطلعون الساعة اثنين في أيام الصيف ، وفي أيام الشتاء الساعة ثلاثة ويستلمون الأوامر الواردة من طرف حضرة جناب داوری والواردات والأوراق من الجهات السائرة ويصير تسليم الذي يلزم له ترجمة وايضا كاتب المجلس يجهز ما يقتضى قرايته بالمجلس لحين استكمال المجلس .

بند سابع

ان كاتب الخلاصات والقيد والجرنالجى وكشاف افندى وكاتب ومعاون ومبيض المجلس يحضرون بالميعاد المعلوم ويصير اخراج الخلاصات الوقتية ، كذا يصير تببيض الخلاصات واخراج فهرست الاجماليات وتببيض مايلزم تببيضه بأوقاته ولايصير تأخيره ولا السراخى ، ويوضع امضاهم بذيل الخلاصات والجرنالات بصحة تحريرهم وعند مقابلتهم فاذا حصل سهو وسقامة فأول مرة يصير ايقاظه ، وفى ثاتى مرة يحبس ثلاثة أيام . وفى ثالث مرة يحبس عشرة أيام ، وفى رابع مرة يحبس شهرا بلا معاش فى محل استخدامه .

بند ثامن

ينبغى أن أرباب المجلس من أى ذات كان من الكبير أو الصغير مادام دخلوا من باب المجلس فجميعهم يكونون بمقام جسم واحد ، واذا أحد اعطى جوابا بمصلحة فالآخر لايعارض له بقصد انه يصير تصديق رأيه ويتفاوت الوقت بل بحسب المصلحة لايصير مراعية الخواطر وكل من يبين رأيا صايبا بما تقضى المصلحة وفى وقت المغرب يعطى الاستراحة قدر نصف ساعة .

البند التاسع وهو الخاتمة

اذا كان أحد من أرباب المجلس توجه لجهة بلا عذر من دون اخبارية للمجلس فأول مرة يصير ايقاظه بمعرفة المجلس وثاتى مره يحبس خمسة أيام بمحل خدمته واذا لم يتنبه فيصير معاملته حسبما توضح سابقا ، وعلى هذا الوجه يصير دستور العمل واجراء هذا القانون ويعطى لكل واحد نسخة من القانون المحكى عنه بيده للاجراء بمقتضاها .

(حاشية) وجد صورة هذا القانون نسخة تركية عليها ختم مجلس عالى داورى تاريخها ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ هـ . ومذكور بختام النسخة ان هذا صار تنظيمه بمعرفة المجلس وصار منظور الجنب العالى وصدرت ارادة سنية باجراء بالمجلس العالى وبالمجالس السائرة .